ان يحتكر الطعام وقال الفقيه ابو الليث في كتاب تنبيه الغافلين روى عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجالب مرزوق والمحتكر ملعون قال الفقيه وانما اراد بالجالب
الذي يشتري الطعام ليبيع فيجلبه الى بلده فيبيعه فهو مرزوق لان الناس يدعون له فيثابون به فيبارك
بركة دعا المسلمين والمحتكر يشتري الطعام للمنع ويضر بالناس ولا نوع ذكر تضييقا على المسلمين
فلم يجز ولهذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الجلب وعن تلقي الركبان وانما يكره الاحتكار
في بلد صغير يضر الاحتكار باهله فاما اذا كان البلد كبيرا لا يضرهذا الفعل باهله فلا يمنع منه
لانه حبس ملكه فيه على وجه لم يلحق ضررا بغيره وكذا ذكر ابو حنيفة نوع تلقي الجلب اذا كان
في بلد لا يضر باهله فلا بأس قوله قالوا هذا اذا لم يلبس المتلقي على التجار سعر البلدة اي قال
المشايخ ان هذا الجواب وهو الكراهة فيما اذا لم يضر باهل البلدة اما اذا اضر وهو معنى قولهم الرخص
اي في صورة الاضرار وعدم الاضرار قوله وتخصيص الاحتكار بالاقوات كالحنطة والشعير
والتبن والتمر قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف كل ما اضر بالعامة حبسه فهو احتكار وان
كان ذهبا او فضة او ثوبا وعن محمد انه لا احتكار في الثياب قال الكرخي في مختصره قال
ابن سماعة عن ابي يوسف الاحتكار في كل ما يضر بالعامة احتكارا وقال والاحتكار ان يجيئ
عنده اكثر السنة فان حبسه عنده شهرا او نحو ذلك فانه لا يقدر ما يحبسه وقال هشام عن
محمد الحكرة في الحنطة والشعير والتمر الذي هو قوت الناس والقت الذي هو قوت البهائم
وليس في الثياب حكرة ولا في الادام ولا في العسل ولا في السمن ولا في الزيت حكرة وقال
ابو يوسف في الزيت حكرة ابي هذا لفظ الكرخي في وجه قول ابي يوسف عموم النهي عن الحكرة
بلا فصيل ولان الضرر يلحق بحكر هذه الاشياء كالمنطة ولمحمد ان الادهان والعسل ليس بأقوات
الابدان فلا يضر عدمها كما سيذكر انها وهذا لان الحاجة اللازمة الدائمة في الاقوات دون
غيرها فلا يكره حبس غير الاقوات وقال بعض مشايخنا قول محمد تيسير لما ايام ابو يوسف
لا خلاف وقال بعضهم عند ابي يوسف ثبت الاحتكار في الثياب وغيرها اذا اضر بالعامة
لانه يعتبر وجود الضرر وان لم يكن معهودا وعند محمد اعتبر الامر العام الغالب وذكر انما يكون
فيما هو قوت مطلق قال القدوري في شرح مختصر الكرخي واما قول محمد ان حبس الادرت
ليس باحتكار فهو محمول على البلاد التي لا يتفق قوت بها واما في الموضع الذي هو قوت
مثل طرسوس ان فهو احتكار واما الثياب فلان قوام الابدان وبقاء الحياة لا يتوقف عليها وقوت
الحيوان ما كان قيامه به من المأكول قوله ثم تقدير مدته بأربعين يوما اي مدة الاحتكار

التي يمنع منها اربعون يوما لما جاء في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احتكر طعاما
اربعين ليلة فقد برئ من الله عز وجل وبرئ الله منه اي خذله الله وقال بعض مشايخنا هي مقدرة
بشهر ولم يجعل التقدير بالاربعين في الحديث لان غاية المحنة في المنع عن الاحتكار هو الشهر
والضرر يلحق في كثير المدة دون قليلها وما دون الشهر قليل ولهذا اسبيط الصوم بالجنون شهرا
لا فيما دونه وكذا اذا جاء الوكيل والموكل جنونا مطبقا بطلت الوكالة وحده شهر عند ابي
يوسف ولو قال لا قضين دينه الي قريب هو على ما دون الشهر وما زاد عليه بعيد
والمدة كان الشهر ادنى الاجل في السلم وما دونه في حكم الحال وقدرنا قبل هذا بما ذكره
الكرخي عن ابي يوسف انه قدر مدة الاحتكار باكثر السنة وذلك لان الحبس ممنوع منه
لما فيه من الحاق الضرر فاعتبرت المدة التي يلحق فيها الضرر بما دون اكثر السنة قوله
وينبغي ان في العام بين ان يتربص الحزة وبين ان يتربص التخمة والعياذ بالله يعني
ان الاثم من تربص التخمة اعظم من اثم من تربص غلاء الطعام وهي الحلة قوله وقيل المدة
للحاجة في الدنيا يعني ان تقدير مدة الاحتكار للحاجة في الدنيا حتى يعزر الامام المحتكر
ويعاقبه وهذا اما الاثم فيحصل وان قلت مدة الاحتكار قوله نال دعاء المسلمين اي
جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر اي قال القدوري في مختصره والكلام هنا على وجوه ستة
احدها في تفسير الاحتكار والثاني في ما يمنع فيه الاحتكار والثالث في كيفية الاحتكار
والرابع في بيان مدته والخامس في بيان التسعير والسادس في بيان عقوبته اما الاول
فبيانه ان الاحتكار هو الجمع والحبس بنية احتكار الطعام وغيره اذا احتاج الناس اليه يتربص به الغلاء
كذا في دين الادب وقال في مجمل اللغة الحكرة حبس الطعام ارادة غلائه وهو الحكر
والحكرة بضمتين في اصطلاح اهل الشرع حبس اقوات الناس والبهائم عن البيع يتربص
الغلاء شهرا فما دونه في شراه من المصر وفيه اضرار بالناس واما الثاني فهل يختص
الاحتكار بالاقوات ام لا وفيه خلاف مر بيانه واما الثالث فبيانه على وجوه ذكرها الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير في وجه لا بأس به وفي وجه مكروه
وفي وجه اختلفوا فيه اما الذي هو مكروه فهو ان يشتري طعاما في مصر ويمتنع من
بيعه وفي ذكر ضرر بالناس فانه مكروه وروي عن محمد بن الحسن انه قال اجبره على
البيع فان امتنع عن ذكر ضرره ولا اسعره واقول لم يجبه كما سمع الناس واما الذي لا بأس به

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)